**الموضوع الثاني : نشأة وتطور مفهوم الأمن البيئي**

ظهر مفهوم الأمن البيئي من تطور مفهوم الأمن وبالتحديد من تطور مفهوم الأمن الوطني، وذلك ما يميز طبيعة مفهوم الأمن البيئي عن باقي مفاهيم المشكلات البيئية مثل التنمية المستدامة، الحوكمة البيئية ....إلخ، حيث أن النقاش حول مسألة الأمن البيئي يعود إلى سنوات الثمانينات وبالتحديد مع حركة توسع الأمن، في تلك الأثناء كانت القليل من المحاولات التي حاولت شرح المشاكل المتعلقة بتوسيع أجندة الأمن لتشمل عدة قضايا بما في ذلك قضية البيئة.

ولفهم كيفية بروز فكرة الأمن البيئي من الضروري التركيز على تحليلات مدرسة كوبنهاجن مع إطلاق المشروع البحثي"" المظاهر اللاعسكرية للأمن الأوروبي، وذلك لتحديد وانتقاد الرؤية التي تقول أن نواة الدراسات الأمنية هي الحرب والقوة. وقد اعتمدت مدرسة كوبنهاجن على إستراتجية بحثية هي توظيف النتائج العلمية وتضمينها ضمن أجندة النقاشات السياسية، وهو ما يتجلى حقيقة بعد سنوات من صدور أبحاث كوبنهاجن إلى غاية بداية التسعينات حيث أصبحت فكرة الأمن البيئي متضمنة في أهم التقارير العالمية مثل نقاشات الأمم المتحدة حول الأمن البيئي علاوة على الخطابات السياسية مثل خطاب ميخائيل غورباتشوف أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ""التهديد الأتي من السماء ليس الصواريخ وإنما الإحتباس الحراري"".

ومن هذا السياق وبعد تطورات عديدة برز مصطلح أمننة البيئة، حيث أن إضفاء الطابع الأمني على مجال معين من السياسة العامة يكون عبر عملية خطابية لغوية، حيث يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي والمعنوي بمرجعية أمنية قد تكون الفرد أو الدولة أو الجماعة أو الهوية.....وتهدف عملية إضفاء الطابع الأمني على قضية ما إلى شرعنة لجوء القائمين على رسم السياسة العامة لترتيبات استثنائية، الغاية منها تأمين الكيان محل التهديد من المخاطر المحدقة به .

وعليه عندما تنظر دولة معينة إلى شيء ما على أنه قضية أمنية، فهذا يعني أن الدولة بصدد خيار معالجة تشبه إلى حد كبير الطريقة التي تعالج بها الحرب، وذلك من خلال تكريس مخصصات استثنائية من الموارد، وزيادة حجم الضوابط مقارنة بالضوابط المعتادة، وهذه هي الفكرة التي سعى إليها البيئيون إلى التأثير والبروز بوصف التغيرات البيئية على أنها خطر يهدد الأمن القومي وهي الفكرة ذاتها التي يسعى من خلالها البيئيون المعاصرون إلى التأثير البيئي بوصف التغير المناخي على أنه قضية أمنية، وهذا ما يسمح للدولة باتخاذ إجراءات لتخفيض الانبعاثات من دون اللجوء إلى الآليات الديمقراطية مما آدى إلى احتكار الدولة لهذه القضية.

هذا وصنفت المسائل البيئية كالتغيرات المناخية والتدهور البيئي ومشكلة المياه ضمن التهديدات الجديدة للأمن الدولي، فربطت المسائل البيئية بالأمن وتم اعتبارها كتهديد لأمن الدول والمجتمعات والأفراد مما يجعلها تشكل أحد المجالات المهمة للنقاش في دراسات الأمن الدولي. ففتح النقاش حول طبيعة التهديد والوحدة المرجعية الجديرة بالحماية وحول مفهوم الأمن في حد ذاته.

فعرف الأمن موضوعيا على أنه يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، أما ذاتيا فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم موضوع هجوم، وهناك من عرفه بأنه العمل على التحرر من التهديد أو هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية.

أما الأمن البيئي فينصرف من الأمن إلى حماية البيئة من الممارسات الإنسانية المتسببة بظواهر كتغير المناخ والاحتباس الحراري والتلوث والجفاف...التي تهدر رفاهية وسلامة الإنسان وحتى نوعه، فالعلاقة بين البشرية والبيئة هي الموضوع الأساسي للإيكولوجيا، ومن هنا لا بد من تحديد هذه العلاقة حيث هناك ارتباط قوي بين التدهور البيئي والأمن، فالنتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي أصبحت لا تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية.

إذ بإمكانها أن تفرز عنفا مسلحا على غرار الأزمات المرتبطة بمظاهر الندرة في الموارد الطبيعية والطاقوية وخصوصا المتعلقة بالماء في السنوات الأخيرة.

ويعتقد باري بوزان وأنصار كوبنهاغن أن الأمن البيئي في معناه الواسع يشتمل على معنيين وهما أمننة البيئة والتي تراوح بين النظم الايكولوجية والبيئة الحيوية والأنواع إلى المحيط الحيوي برمته ، والعلاقة بين البيئة والحضارة.

فالمعنى الأول يتعامل مع كيفية فهم قضايا البيئة في القطب الشمالي مثلا بشكل تدريجي على أنها مسائل أمنية. في حين يتعلق المعنى الثاني ببقاء الحضارة الإنسانية في حد ذاتها.

هذا وقد أثار إدراج مشاكل التدهور البيئي وندرة الموارد ضمن القضايا الأمنية العديد من النقاشات في السياسة العالمية سواء على المستوى النظري أو العملي، على الرغم من الإجماع على تفاقم وتصاعد حدة الدمار البيئي في الآونة الأخيرة فهناك:

-رأي يقول بأن هناك علاقة سببية قوية بين النمو السكاني، التغير البيئي، النزاع العنيف.

-رأي يرى بأن التغيير البيئي ليس سببا مباشرا للنزاع، وإنما هو عامل مساعد يتفاعل مع عوامل اجتماعية أخرى تؤدي إلى نشوب نزاعات داخلية وخارجية.

-آخرون يرون بأن ليس من المرجح أن تؤدي التغيرات البيئية إلى حروب مابين الدول واحتمالات تسببها في نزاعات داخلية أكبر من احتمالات دولية.

-من المنظور الليبرالي فإن المشاكل البيئية يمكن أن تؤدي إلى التعاون ما بين الجماعات بدلا من النزاع في محاولتهم لمعالجة هذه المشاكل وإدارتها.

-أنصار آخرون يرون بأن التغيير البيئي خطر يهدد كمية ونوعية الموارد الطبيعية للدولة ويمس بقوة اقتصادها، وهذا ما يؤثر على أمنها واستقرارها([[1]](#footnote-2)).

1. **نقلا عن :**

   **- سمرة بوسطيلة، الأمن البيئي –مقاربة الأمن الإنساني-، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الدراسات الاستراتجية والأمنية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2012-2013.**

   **-محمد عبد الرحيم خلاف وسمرة بوسطيلة، الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 09 جويلية2016.**  [↑](#footnote-ref-2)